الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/100

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
26 November 2014
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من منظمة خدمات التنمية المتكاملة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

14-65426 (A) 200115 210115

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

المنظمة الاجتماعية للتنمية الأهلية هي منظمة غير حكومية طوعية لا تهدف إلى الربح، أسّستها في عام ٢٠٠٤ نساءٌ وشابات محبات للسلام وملتزمات بالقانون ومتفانيات في مسائل بناء السلام والتعليم والصحة وتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة والمساواة بين الجنسين، بهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة من النساء والشباب والأطفال وغيرها من الأقليات في نيجيريا. وقد سُجلت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٥ لدى هيئة حكومة كارو المحلية وحكومة ولاية ناساراوا في عام ٢٠١١ باسم ''منظمة خدمات التنمية المتكاملة''؛ وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، سُجّلت لدى لجنة شؤون المؤسسات في جمهورية نيجيريا الاتحادية، (CAC/IT/No.60576)، حيث غُيّر اسمها إلى ''المنظمة الاجتماعية للتنمية الأهلية''. وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠١٣، توصية اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية فمنح المنظمةَ مركزا استشاريا خاصا. وقد قدمنا إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية طلبا لتغيير اسم منظمتنا لكي تنظر فيه.

وأما مهمتنا فهي تعزيز الحقوق الأساسية للفئات الضعيفة من النساء والشباب والأطفال وغيرها من الأقليات، من خلال بناء السلام، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الصحة، والتعليم، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق المساواة بين الجنسين في نيجيريا.

تنفيذ إعلان بيجين في نيجيريا

- إنتاج برنامج وثائقي وطني بشأن محنة الشباب والأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء، في عام ٢٠٠٧ بدعم من الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والنهوض بالطفولة، في أبوجا.
- إجراء البحث في مواد الاتصال الاستراتيجية لتغيير السلوك فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتصميمها وإنتاجها لغرض توزيعها على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠٩ بمِنح مقدمة من الوزارة الاتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في أبوجا.
- حفر بئر أهلية لتحسين الحصول على المياه الصالحة للشرب والنظافة الصحية من خلال برنامج ''المساعدة الذاتية'' في منطقة كبوبوسو (٢٠١١).
- تعبئة أكثر من ١ ٥٠٠ من النساء والشابات (الفتيات) الضعيفات وتدريبهن على المهارات المهنية اللازمة لكسب العيش وتوفير رأس المال لبدء المشاريع التجارية من

خلال مخططات الائتمان المتجدد، بمِنح مقدَّمة من سفير الولايات المتحدة الأمريكية في نيجيريا في إطار مشروع الخدمة الذاتية الخاص عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وصندوق تنمية المرأة الأفريقية في غانا (٢٠١٣-٢٠١٤).

- تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل وطنية تتناول تنمية مباشرة الأعمال الحرة، والوصول إلى الأسواق، واستراتيجيات جمع التبرعات وتحقيق الاستدامة، للنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات غير الرسمية الأخرى لاستكمال جهود حكومة نيجيريا المبذولة لتحقيق خطة التحول، والأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥، ورؤية ٢٠-٢٠: ٢٠ النيجرية في ولايات أبوجا وبلاتو وكادونا وبينو ولاغوس، بدعم لوجستي وتقني من المكتب الوطني للإحصاء وحكومة ولاية بلاتو ومركز لاغوس لمباشرة الأعمال الحرة في مجال التكنولوجيا التابع لكلية يابا في أعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣.
- القيام بزيارات للدعوة/برامج للتوعية وتنظيم حلقة دراسية لمدة ثلاثة أيام لصالح الناشطات النيجيريات في المناطق الشمالية لتعزيز قدراتهن على المشاركة في حل النزاعات وبناء السلام في نيجيريا بمنح ودعم لوجستي من صندوق الأعمال الطارئة لأفريقيا في كينيا، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في أبوجا، لعام ٢٠١٣.

التحديات التي تعترض مكافحة العنف الجنساني في نيجيريا

ينتشر اختلال التوازن بين الجنسين في كل جانب من جوانب المجتمع النيجيري، ويظهر في أشكال متعددة. وفيما يلي بعض الممارسات القائمة على التمييز بين الجنسين والعنف ضد المرأة والطفلة في البلد.

العنف ضد الطفلة (المرتبط بالاستغلال): لعل هذا هو أفظع أشكال العنف وأكثرها انتشارا، وينطوي على تسخير الفتيات اللاتي بلغن سن الدراسة في أنشطة تجارية كالعمل بائعات جائلات في الشوارع وخادمات منازل وفي ممارسة البغاء لجمع الأموال لإعالة الأسرة. ومن ضمن أسباب ذلك الفقر والأمية سواء لدى أولياء الأمر أو الوالدين. وتشمل الآثار المترتبة على ذلك التسرب من المدارس، ووقوع الحوادث والتحرش الجنسي والإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. ونظرا إلى أن تلك الفتيات قاصرات وإلى أن المجتمع ينظر إليهن عادةً باستنكار، فإن أقل من ١٥ في المائة من الحالات المبلّغ عنها للشرطة هي ما يُحال إلى المحاكم (بيانات مستمدة من الاستقصاءات التي أجريناها في مراكز الشرطة المحلية في أبوجا؛ وطلبت مصادرها عدم الكشف عن هوياتها). وأكثر مَن يتأثر بذلك الأيتامُ

وغيرهم من الأطفال الضعفاء، حيث تشير بيانات مثيرة للجزع إلى أن نسبة تصل إلى ٥٠ في المائة من الاعتداءات الجنسية تُرتكب بحق الفتيات دون سن السادسة عشرة وفقا لتقرير الأمم المتحدة الصادر في نيجيريا في عام ٢٠١٢.

العُنف النفسي أو العاطفي: يتعرض هؤلاء الضحايا للصدمات العاطفية. ومن ضمن أسبابها الاغتصاب والزواج بالإكراه وسوء معاملة الأرامل على أيدي أقارب المتوفى. وتتمثل آثار ذلك في الحمل العارض والإصابة بعاهات مستديمة والبتر المفصلي وارتفاع معدل الطلاق. والإناث هن أكثر المتضررين بهذا النوع من العنف، حيث تشير البيانات إلى أن ثمة ٦٠٣ ملايين متضررة به في جميع أنحاء العالم؛ أي النساء اللاتي يعشن في البلدان التي لم تُجرّم العنف العائلي حتى الآن، وفقا لما ورد في تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة لعام ٢٠١١.

التحرش الجنسي والعنف في الأماكن/المؤسسات العامة: تتعرض الموظفات باستمرار للتحرش من أرباب عملهن ورؤسائهن المحتملين بعد حصولهن على وظائف، كما تتعرض فتيات المدارس له على يد معلّميهن. ومن ضمن الأسباب الرئيسية لذلك نقص الوعي بحقوقهن وجهلهن بمصادر تقديم المساعدة، وقلة إحساس الجهات المقدمة للخدمات بمحنتهن، والفقر (حيث تحد الصعوبات المالية قدرتهن على اللجوء إلى القضاء) وارتفاع معدلات البطالة. وأما آثار ذلك فتشمل هدر الفرص والعلاقات الجنسية المفروضة لضمان حصولها/حفاظها على التعيين/الرتب الوظيفية، وتأخر إقامة العدل لصالحها/حرمانها منه، والمعاناة المطوّلة في صمت، والفصل المفاجئ من العمل، والرسوب في الامتحانات بل الانسحاب من المدارس أو التسرب منها. وتشير الإحصاءات إلى أن ١ من كل ٣ نساء (٣٣,٣ في المائة) من النيجيريات يتضررن من بذلك. صحيفة تريبون (Tribune)، عدد ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

العنف الجنساني في معسكرات اللاجئين/المشردين داخليا: تواجه اللاجئات والمشردات داخليا عنفا جنسانيا يتراوح بين الاتجار والتحرش الجنسي على أيدي عناصر الجيش وغيره من مقدمّي الخدمات تترتب عليه آثار تتراوح بين الأعمال المنزلية والحمل العارض والإجهاض والتسرب من المدارس. ومن ضمن أسباب ذلك قلّة إحساس الأفراد العسكريين بمعاناة تلك النساء، واتصاف مقدمي الخدمات الاجتماعية بالأنانية/الانحراف. وإضافةً إلى ذلك، يغمر عدد المعالين طاقة الموارد، ما يؤدي إلى تفاقم الوضع. وقد أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة لعام ٢٠١٠ إلى أن ٧٠ في المائة من النساء والفتيات تعرضن لعنف جسدي و/أو جنسي وأن ٦٠ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم هن ضحايا تزويج المراهقات قبل سن الثامنة عشرة. ويقدر البنك الدولي أن الاغتصاب والعنف العائلي

يمثّل ٥ في المائة من التحديات الصحية التي تواجه النساء في سن الإنجاب في بلدان نامية (مثل نيجيريا).

العنف الاقتصادي: تواجه المرأة الضعيفة اقتصاديا أشكالا مختلفة من العنف كالتحرش الجسدي والعنف العاطفي، يخلّف آثارا كالطلاق وممارسة البغاء وتعاطي الكحول والإدمان على المخدرات. فقد أفادت ٨١ في المائة من النساء في جميع أنحاء العالم بتعرضهن للإيذاء اللفظي أو البدني من أزواجهن، مع احتلال نيجيريا المرتبة ١٣٥ من ١٤٧ بلدا في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠١٢.

آثار النزاع على النساء والأطفال في نيجيريا

لقد أدى العنف الذي يمارسه منذ أمد طويل متمردو جماعة ''بوكو حرام'' وغيره من أشكال العنف الأهلي الذي يتراوح بين النزاعات الدينية والسياسية والنزاعات على الأراضي في شمال نيجيريا، إلى عمليات التفجير الغاشم والخطف (لفتيات المدارس) وإزهاق ملايين من الأرواح وتخريب ممتلكات تبلغ قيمتها بلايين النيرات، وتسبّب في تشريد هائل للأشخاص في البلد. وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من ٥ ملايين امرأة وطفل قد تعرضوا للتشريد والتشتيت في جميع أنحاء المدن النيجيرية حيث يتعيش أغلبيتهم في مراكز المشردين الواقعة في ولايات أداماوا وغومبي وبينو وناساراوا، بينما تقطعت السبل بآخرين في مناطق الأحياء الحضرية الفقيرة مثل نيانا – مارارابا في أبوجا بحثا عن الطعام والمأوى والأمن.

وأما أسوأ نزاع يواجه الأمة حاليا فهو خطف ما يربو على ٢٠٠ في منطقة شيبوك والسيطرة على مدن رئيسية في جميع أنحاء ولايات شمال شرق نيجيريا وهي بورنو وجيغاوا وأداماوا، على أيدي أعضاء طائفة ''بوكو حرام'' المُرعبة. ويرى الجيش النيجيري وغيره من الأجهزة الأمنية أن الوصول إلى المناطق المتضررة أمر مستحيل في الوقت الحاضر. فقد أجبر إعلان جماعة بوكو حرام إقامةَ دولة الخلافة الإسلامية في بعض أنحاء المنطقة العديدَ من السكان، بمن فيهم النساء والأطفال، على الفرار إلى وجهات مجهولة، وهو ما زاد من مخاطر التعرّض للعنف الجنساني في البلد.

معالجة مسألة العنف ضد المرأة في نيجيريا من خلال تعزيز القدرات

سيساعد هذا المسعى في زيادة الضغط على حكومة نيجيريا للتصديق على إعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تعاقب على التمييز بين الجنسين وعدم المساواة. ومن هذه المعايير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والالتزام الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين، الصين. وحقوق المرأة بوصفها حقوقا للإنسان هي بالفعل حقوق أساسية لتحقيق النمو والرفاه الاجتماعيَين. أما عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف فهي أمور بغيضة للوجود البشري وتتنافى مع إقامة علاقات سليمة وتحقيق التنمية. والجهل يسهم في التمييز بين الجنسين وانتهاك الحقوق.